



كلمة

سعادة الدكتور فالح بن محمد البلوشي

وزير التنمية الاجتماعية

أمام

الاجتماع الرابع لجميع المستوفين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

بالأمم المتحدة

الثلاثاء ١ يونيو ٢٠٠٨

السيد الرئيس،،
أصحاب السعادة الوزراء،،
السيدات والسادة،،

أقدم إليكم جزيلاً بالشكر من التقدير والتقدير المتاح لي لتقديم تقرير حول
الاستراتيجية التنموية للسكان الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية الحضرية والذي
تسببت مملكة البحرين باستضافته خلال الفترة من ١٠-١٢ يونيو ٢٠٠٨ برعاية
السيد صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء - حفظه
الله - في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية للاقتصاد العالمي في
شرق آسيا وبرامج الأمم المتحدة لتسوية المسكن البشري في هذا
الاجتماع الهام تسعون مشاركاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخبراء من
القطاعات الحكومية والقطاع الخاص، و عدد من الأكاديميين ولم
يكن من قبيل المصادفة أن يستضيف بلدي مثل هذا الحدث الهام ، فمملكة البحرين
لها مواقف مشهودة في مجال النمو الحضري والموئل أهلتها لحصول صاحب
السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر على جائزة الشرف
التي تمنحها الأمم المتحدة في مجال التنمية الحضرية و الإسكان من برنامج الأمم المتحدة
المستوطنات البشرية - تصيغ الطام الوطني.

وهذه الجائزة هي
بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسكن البشري، تُخصّص لأفضل المشاريع
القائمة على أرض الواقع. وبمناسبة أول عام لإطلاق هذه الجائزة الدولية نهى
بموجبها تصيغ الطام الوطني صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
المستوطنات البشرية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسكن البشري.

السيد الرئيس،

وأخص منهم بالذكر السيد Leo Meroros رئيس المجلس الاقتصادي الخليج العربية وسعادة السيدة آنا تاباجوكا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وسعادة السيدة بيار عرض الدافع للمدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لشرق آسيا والمحيط الهادئ والسيد عبد الرحمن عبد السلام مدير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك مع تحية من المسؤولين البحرينيين الترحيب بمستوى في مجالات

وقد تطرق معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء بمملكة البحرين خلال كلمته التي ألقاها بمندوبية القطاع اجتماع المجلس إلى التحديات التي تواجه الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تشمل النهوض الاقتصادي في المدن لموائمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تطرق معالي الوزير في كلمته إلى أهمية التنمية الاقتصادية في البحرين وتناول في كلمته العديد من الموضوعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين. وقد تطرق معالي الوزير إلى أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين وتناول في كلمته العديد من الموضوعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين. وقد تطرق معالي الوزير إلى أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين وتناول في كلمته العديد من الموضوعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين.

ووجهت مطالبته إلى أن يحرص على تنفيذ كل السياسات التنموية المستدامة بصفة عامة والتي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين. وقد تطرق معالي الوزير إلى أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين وتناول في كلمته العديد من الموضوعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين. وقد تطرق معالي الوزير إلى أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين وتناول في كلمته العديد من الموضوعات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البحرين.

كما أعلنته خاتم السيد الرئيس بتقديم توضيحات إضافية بأهداف الاستعراض
الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

أود أن أشير هنا إلى عدد من حلقات النقاش التي عُقدت حول البنى التحتية
الحضرية وتم توفير الخدمات، والهندسة المعمارية الحضرية الحليفة للبيئة، فضلا
عن نمطين للتنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا، وقد كشفت هذه الحلقات عن
المعوقات التي تحول دون استدامة النمو الحضري في المنطقة، ومن بينها نقص
الموارد التقنية والمالية الملائمة لبعض الدول في المنطقة، والنمو الحضري
المبني على تمويل غير مستدام، ونقص الأطر القانونية التي تمنح المصارف
الإسلامية بموجبها القروض للفئات الفقيرة.

السيد الرئيس،،،

أفد بعض الأهل جمع إلى أنني عند ترصيت هني كالتالي:

☒ ضرورة إشراك السكان المحليين ومجتمعاتهم في كل مراحل التخطيط
الحضري، والتشجيع على المشاركة والتفكير في القضايا الحضرية.

☒ ضرورة مراعاة احتياجات الأليات التي تعكس أولويات التنمية لكل بلد.

☒ ضرورة إشراك أصحاب المصالح في التخطيط الحضري، وإشراك الحكومات وإدارات المدن
وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في وضع سياسة
متكاملة للتنمية الحضرية.

☒ ضرورة تعزيز بناء القدرات في مجال الإدارة واتخاذ القرار.

☒ ضرورة زيادة استثمار الحكومات في مجال النمو الحضري للتعامل مع النمو
السكاني.

الأهمية مساهمة المصارف الإسلامية بشكل أكبر في تمويل المشاريع الهادفة إلى تحقيق النمو الحضري.

وتتطلب الحكومات بتوفير مياه الشرب النقية للأحياء الفقيرة والبنية التحتية والنمو الاقتصادي وأنماط استهلاكية في مجال المياه تضمن لها الاستدامة.

أما صعيد مصر فتتطلب الحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص بدعم البحوث في مجال التقنيات الملائمة لتخفيف حدة تغير المناخ.

وأخيراً، يجب على الشركات تشجيعها في تبني الصديقة للبيئة لتقليل استهلاك الطاقة والسرف الصحي.

السيد الرئيس،،،

لقد معجزتكم نحن، في مجال التعليم الذي نحن مبدعون في تجربتنا في هذا الموضوع الهام والذي نأمل أن يساهم في رسم سياسة فاعلة للتنمية الحضرية المستدامة.

وشكراً،،،